المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية خلال الفترة من 1999م – 2019م)

أ/ مصعب عبد المحسن السلمي
طالب ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز
m.b.n2010.ms@gmail.com

د/ باسل ياسر بليله
أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز
bbalila@kau.edu.sa

فبراير 2023

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

المستخلص: تناولت العديد من الدراسات موضوع الانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في شتى الدول وخلال فترات زمنية مختلفة بما في ذلك المملكة العربية السعودية. فيما يخص هذه الأخيرة، أظهرت بعض الدراسات بأن الانفاق الحكومي يؤثر طردياً على النمو الاقتصادي في المملكة، وبالتالي تتفق نتائج هذه الدراسات مع النظرية الكينزية، في حين لم تجد دراسات أخرى دليلاً على وجود هذه العلاقة الطردية، خاصة على المدى الطويل. إضافة إلى هذا الاختلاف العلمي حول أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، لاحظنا أن الدراسات المعنية بتحليل هذه العلاقة والمطبقة على المملكة العربية السعودية قليلة إذا ما قورنت بالدراسات على الدول الأخرى. أخيراً، لم نجد أي دراسة تدرس هذه العلاقة عن المملكة وتغطي الفترة الممتدة من 1999م إلى 2019م. بناء على كل هذا، تأتي الدراسة الحالية لتتناول هذا الجدال العلمي ولتساهم في تحليل هذه العلاقة في محاولة لصياغة استراتيجية قياسية للإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية. أظهرت نتائجنا أن للإنفاق الحكومي أثر معنوي موجب على النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة الممتدة من 1999م إلى 2019م أخذاً بعين الاعتبار تأثير كلاً من التضخم، عرض النقود، وأسعار الفائدة. وبهذه النتيجة تكون دراستنا في اتفاق مع النظرية الكينزية، وبالتالي نؤكد على أهمية السياسة المالية في الوصول لأهداف رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، رؤية 2030.

Abstract: The literature on government spending and its impact on economic growth is rich. The literature covers many countries during many different periods of time. When we analyze the literature on Saudi Arabia however, we notice the following several observations. Some studies show a positive impact of government spending on economic growth in Saudi Arabia, a conclusion that agrees with Keynesian economics theory. Others however could not find such positive impact, especially in the long run. In addition to this scientific debate, we also notice that the empirical literature on Saudi Arabia is scarce when compared to other countries. Finally, we could not find any study that covers the time period from 1999 to 2019. Based on all of this, our study comes to contribute to this area by investigating the impact of government spending on economic growth in Saudi Arabia from 1999 to 2019. Our results show that after controlling for inflation, money supply, and interest rates, government spending does affect economic growth in Saudi Arabia positively, and this result is statistically significant. Thus, our result is also in alignment with Keynesian economic theory, and hence emphasizes the importance of fiscal policy in achieving the goals of Vision 2030.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

Keywords: Fiscal policy, government spending, GDP, economic growth, Saudi Arabia, Vision 2030.

مقدمة: تختلف الدول حول العالم في معدلات الانفاق العام الحكومي على الخدمات المتنوعة داخلها، حيث انه من الطبيعي أن ترتفع معدلات الإنفاق في الدول الغنية عنها في الدول الفقيرة، او دول العالم الثالث، حيث يعد الانفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل الحكومة بشكل مباشر لإدارة العجلة الاقتصادية وضمان توازن الاداء الاقتصادي، حيث تعد العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية بحيث تؤدي زيادة الانفاق الحكومي الى زيادة الطلب الكلي وبالتالي الاسهام بشكل فعّال في تحقيق النمو الاقتصادي، أيضا في سياق الخر فان زيادة الانفاق الحكومي ليس بالضرورة ان تزيد من معدلات النمو الاقتصادي، فقد شهدت بعض الدول في العالم الثالث زيادة في الانفاق الحكومي لكنها قد يقابلها فساد اداري او مالي يعيق النمو الاقتصادي فيها، أو قد تكون هذه الدول لم تحسن اختيار أهدافها في الانفاق الحكومي، او قد تعاني بعض الدول من التضخم أو البطالة كلها عوامل تساهم في الكساد الاقتصادي ووقف عجلة النمو الاقتصادي.

وقد أشار دسوقي (2020) الى ان "الانفاق الحكومي يعتبر أحد اهم أدوات السياسة المالية والتي يمكن من خلالها ضمان توازن الأداء الاقتصادي عن طريق التأثير على مستويات الطلب الكلي ومن ثم النمو والتشغيل والدخل القومي ونمط توزيعه"، وقد عرف الانفاق الحكومي بانه "مبلغ من النقود تنفقهُ الدولة لغرض تحقيق نفع عام" (العبيدي،2011)، كما يعرف بانه "مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومية (عامة) في إطار ممارستها لنشاطها من اجل اشباع حاجة عامة" (زغير،2017) ومن خلال تعريفات الانفاق الحكومي فانه تسعى الكثير من دول العالم الى تحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور اقتصادي في أوجه ميادين الحياة كافه لذا فأن السياسة الإنفاقية تعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد المحلي لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

وقد عرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة او التوسع في الناتج الحقيقي او التوسع في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية (الانسة وآخرون،2016) او انهُ "الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي" (ايه ودشوشة، 2017)، اذن فان هذه الدراسة تحاول إيضاح العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

مشكلة البحث: تتناول الدراسة الحالية موضوع ذو تأثير كبير على الاقتصاد، وهو موضوع الانفاق الحكومي في المرافق الاقتصادية العامة بالدولة بقصد تحقيق منفعة عامة للدولة والمواطنين على السواء، وبالتالي فهنالك اثر كبير للإنفاق على النمو الاقتصادي، وتعاني الدول النامية من ضعف الانفاق الحكومي وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي في هذه الدول، ولقد تناولت العديد من الدراسات الأجنبية والمحلية موضوع الانفاق الحكومي واثره على النمو الاقتصادي، وفي المملكة العربية السعودية تناولت بعض الدراسات موضوع (الانفاق الحكومي وعلاقته أو اثره على النمو الاقتصادي) بشي من التحليل الدقيق وذلك خلال فترات زمنية متفاوتة لكل دراسة.

ولقد أظهرت مجموعة من النتائج، ومن هذه الدراسات، دراسة (الشمري والدخيل،2019) والتي ركزت على الفترة من 1985م لغاية 2017م، وقد أظهرت بان الانفاق يؤثر طردياً على النمو الاقتصادي بالمملكة وبالتالي تتفق النتيجة مع النظرية (الكينزية) وقد اتفقت دراسات كل من (ابوعيدة،2015)، (هوارى وعبد الرحمن،2016) في وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وقد اختلفت بعض الدراسات مثل دراسة (ابن عزه والمومني،2011) التي اظهرت عدم وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، كذلك دراسة (ديوب،2018) والتي أظهرت عدم وجود اثر بين الانفاق الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي، في حين اشارت لعلاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وتأتي الدراسة الحالية لتتناول في تحليل أثر الإصلاحات في المملكة والتي ترتكز على رؤية المملكة 2030 وحيث ان الدراسات قليله المطبقة في المملكة العربية السعودية، حيث تهدف الدراسة الحالية الى صياغة استراتيجية قياسية للإنفاق الحكومي، لذلك تحاول الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيس: ماهي العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 1999م لغاية 2019م؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى ما يلي:

1. التعرف على علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1999م لغاية 2019م.
2. استيضاح مدى تأثير سياسات وأدوات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

3. معرفة هل يؤدي الارتفاع في الانفاق الحكومي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.
4. قياس وبيان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الاجل الطويل.

أهمية البحث: تتلخص اهميه البحث في تقديم فائدة علمية أكاديمية عن الانفاق الحكومي بالمملكة العربية السعودية بشكل عام، كما تقدم عرض عن معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الممتدة من 1999م لغاية 2019م، كما يتوقع ان تقدم فائدة عملية حيث يتوقع ان تساعد نتائج هذا البحث المهتمين والمعنيين بالأمر للتزود ببعض النتائج والتوصيات، كما انه يتوقع أن يكون هذا البحث دليلاً يسترشد بها متخذي القرار في المؤسسات المختلفة، وبالتالي يرى الباحث أن أهمية هذا البحث تتمحور في تقديمها لفائدتين، الفائدة أو الاهمية التطبيقية حيث يمكن أن يكون هذا البحث أحد منطلقات التخطيط العملي للاهتمام بالإنفاق الحكومي بشكل عام. كما يساعد هذا البحث على اكتشاف وتشخيص واقع الانفاق الحكومي في المملكة وعلاقته بالنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1999م لغاية 2019م، ايضاً تساعد نتائج البحث المهتمين والمعنيين ومتخذي القرار في المملكة في التزود ببعض النتائج والتوصيات التي قد تثرى رغباتهم مما يساعدهم لاتخاذ القرار المناسب.

ايضاً الفائدة العلمية النظرية بما يتوقع أن تضيفه نتائج هذا البحث إلى المعرفة، وذلك نتيجة لندرة الدراسات حول الانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. كذلك يقوم هذا البحث على المساهمة في زيادة الإثراء المعرفي بالحقول الدراسية المتعلقة بعلاقة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لما قد تشكله نتائج هذا البحث من حافز قوي للقيام بدراسات مكملة، كذلك الاستفادة من المؤشرات البحثية الناتجة عن هذا البحث في وضع الأسس العلمية لسياسة الانفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، كذلك الفائدة العلمية النظرية بما يتوقع أن تضيفه نتائج هذا البحث إلى المعرفة، وذلك نتيجة لندرة الدراسات حول الانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

الإطار النظري: تهدف الدول من الانفاق المالي على اقتصاداتها وعملياتها لأجل تحقيق توازن في النمو الاقتصادي، ذلك ان النمو الاقتصادي لا يتأتى الا من خلال الانفاق الحكومي العام او السياسة المالية

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

الحكومية المتبعة على المشروعات المختلفة، وبالتالي كلما زاد حجم الانفاق المالي للدولة كلما أدى ذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدولة، وتهدف مثل هذه السياسات المالية في الانفاق المالي للدولة الى تقويه وضع المالية العامة في الدولة مثلما تهدف الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدولة بالدرجة الأولى. ان الانفاق الحكومي "يعتبر بمثابة الاداة التي تركن اليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع اليه من تقدم وتطور في اوجه وميادين الحياة كافة، لذا فأن السياسة الإنفاقية تعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (الجبوري والزاملي،2014). ويعد الانفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية وهو يعبر عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتوجبه النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي، فالأنفاق العام هو أحد أدوات الدولة التي تسعى من خلال الى زيادة الإنتاج، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار بالتوازن بين العرض والطلب.

مفهوم الانفاق المالي الحكومي العام: يعد الانفاق العام محركاً للنمو الاقتصادي اذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فأن توجيه الانفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي الى حدوث عجز في موازنة الدولة ومن ثم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادي، ولقد تم تعريف مفهوم الانفاق الحكومي من عدة وجهات نظر لعدد من الباحثين والمهتمين، حيث يعرف الانفاق العام بانه "ذلك الانفاق الذي يأخذ غالباً الشكل النقدي وتقوم به الأشخاص المعنوية العامة وهي الدولة والهيئات القومية والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة والمشروعات العامة بغرض تحقيق منفعة عامة والتي يتغير مضمونها مع تغير دور الدولة" (دسوقي،2020). وكما يعرف بانه "سياسة الدولة فيما يتعلق بالضرائب والإنفاق التي تعتمد لتنظيم مستوى وحجم الناتج"(يعقوب،2005).

كما تعرف أيضا بانها "مجموعة او حزمة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة ممثله في وزارة المالية لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية" (الأمين،2016)، وتعرف أيضا بانها "الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة بذلك الوسائل المالية مثل الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكية، والوصول الى أهداف السياسة الاقتصادية" (سالم،2017). كما تعرف السياسة النقدية أيضا بانها "كل الإجراءات والقرارات

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية او غير نقدية وكذلك جميع الاجراءات التي تستهدف التأثير على النظام النقدي" (الدوري والسامرائي،2006).

يعرف الانفاق العام على أنهُ مبلغ من النقود تنفقهُ الدولة لغرض تحقيق نفع عام" (العبيدي،2011) ويعرف كذلك بأن الانفاق العام "يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل ومن أمثلتها الانفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية" (Tata ,2007)، وتعرف أيضا باعتبارها "مبلغاً نقدياً يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة" (طاقة والعزاوي،2007). ومن زاوية أخرى يمكن اعتبار الانفاق الحكومي بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احد تنظيماتها بقصد اشباع حاجة عامة (بشير،2016) كما جاء في مفهوم الانفاق الحكومي "انه مبلغ نقدي تقوم بأنفاقه سلطه عامة بقصد اشباع حاجة عامة" (زغير ،2017) او انه "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة (محمد،٢٠١٣) ، او انه "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة لسداد حاجات عامة (سلاطني،٢٠١٤)، وحيث ان الانفاق الحكومي هو بمثابة "مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومية (عامة) في اطار ممارستها لنشاطها من اجل اشباع حاجة عامة" (خفاجة،2013).

أهداف الانفاق المالي الحكومي العام: تسعى السياسة المالية الحكومية عموما لتحقيق غايات رئيسة تعمل في تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق هذه الغايات من خلال تحقيق السياسة المالية لمجموعة من الأهداف أشار اليها (عبد الحميد،2003) في:

1. التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلاً أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما الى ذلك، وايضا لا تستخدم القروض الا لأغراض إنتاجية.

2. التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول الى الانتاج الامثل، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة ان توازن بين نشاط القطاعين العام والخاص للوصول الى اقصى انتاج ممكن، والا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الانفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في ايدي الافراد، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

المنشآت الخاصة والنفقات العامة معاً الى اقصى حد مستطاع، اي عندما يصل مجموع الدخل القومي الى حدة الأقصى.

3. التوازن الاجتماعي: بمعنى ان يصل المجتمع الى اعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود امكانية هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي ان تقف السياسة المالية عند حد زيادة الانتاج، بل يجب ان يقترن هذا الهدف بتحسن طرق توزيع المنتجات على الافراد، اذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق اعادة توزيعها على الافراد توزيعاً أقرب الى العدالة والمساواة، ويستلزم ذلك ان تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

4. التوازن العام: اي التوازن بين الانفاق القومي ومجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الانتاج المتاحة، والادوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول الى هذا الهدف واهمها الضرائب والقروض والاعانات والاعفاءات والمشاركة مع الافراد في تكوين المشروعات وغيرها.

أنواع وأقسام الانفاق المالي العام الحكومي: الانفاق العام الحكومي ينقسم الى عدة أنواع بحسب العديد من الباحثين والنظريات الإدارية التي قسمت الانفاق الى أنواع عديدة، فهي أي الانفاق العام غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها المختلفة لذلك قسمت وفق معايير واعتبارات معينة كالتكرار والدورية والانتظام والأهداف أو نطاق سريان النفقات العامة حسبما يلي:

1. النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية: تنقسم النفقات العامة من حيث طبيعتها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك التي تصرف مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة سواء في ذلك المرافق التقليدية أو التي اقتضاها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالمرتبات والأجور وأثمان المهمات والتجهيزات التي تبتاعها أجهزة الدولة، أما النفقات التحويلية أو الناقلة فيقصد بها تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات، بل تحويل جزء من الدخل القومي من فئة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر ومن أمثلتها النفقات التحويلية الاجتماعية كإعانات البطالة والشيخوخة وغيرها (عبد المهدي وعقلة، 2011).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

2. النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية النفقات العامة العادية: هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة، أما النفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية فهي تحدث في مدد متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء السدود والخزانات) ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل والبراكين (الوادي،2007).

3. النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الرأسمالية: يقصد بالنفقات العامة الجارية تلك النفقات اللازمة لإدارة أجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جارية، إذن فهي نفقات إدارية، ومثالها الاجور والمرتبات ونفقات الصيانة وتشبه هذه النفقات في طبيعتها النفقات العادية بكونها تتكرر في انتظام ودورية في الموازنات العامة، أما النفقات العامة الرأسمالية أو الاستثمارية فهي نفقات لازمة لزيادة الانتاج وتوفير أسباب النمو لذلك فهي تبرر الالتجاء إلى القروض العامة والتمويل التضخمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية (المهايني والخطيب،2015).

4. النفقات العامة المركزية والنفقات العامة المحلية: تقسم النفقات العامة من ناحية نطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية فالنفقات المركزية تكون موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله ،مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية، أما النفقات المحلية فتكون موجهه لصالح سكان إقليم معين أو منطقه معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية، مثل نفقات أيصال الكهرباء والماء والهاتف وغيرها وتتبع فائدة هذا التقسيم من الناحية الادارية فهو يساعد على أجراء المقارنة في الانفاق على مستوى الأقاليم، ويسهل عملية متابعة تطور الأنفاق خلال الفترات المختلفة. (المهايني والخطيب،2015).

الانفاق العام الحكومي من منظور النظريات الاقتصادية:

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

1. وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية: حدد اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الواجبات والوظائف السيادية للدولة والتي يجب أن تكون بنظرهم في أضيق الحدود، إذ يجب على الدولة بنظرهم الا تسرف في النفقات العامة وان تقتصد بها وتدفع الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الحكومي استنادا إلى الانجاز الذي يقدمه العامل وتوازن الميزانية غاية أساسية وجاءت هذه الافكار من تأثر اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية أمثال آدم سميث وساي بفلسفة الحرية الاقتصادية، (خصاونة،2014)، (Anger,2014).

2. وجهة نظر المدرسة الكينزية: اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق، وأصبح يقصد بها مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، دواعي هذا التطور نتيجة "للفكر الكينزي" والذي ينبع من نظرية كينز في العمالة والفائدة والنقود ، ففي تلك النظرية هاجم كينز كثيرا، وأشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الحكومة أو أفكار الاقتصاديين الكلاسيك أنما تمثل قطاعا في القطاعات الأخرى له أهميته الكبرى وآثاره البالغة الدور ألذي تؤديه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل والأهم من ذلك هو توازن ميزانية الاقتصاد القومي، إذ أصبحت الميزانية صورة لدور الدولة الاقتصادي، وأداة تحقق أهدافها، (Dragoljub,2007).

3. وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيكية: تمثل اهتمام الاقتصاديين بتحليل السلوك الاقتصادي مع التركيز على سلوك الوحدة الاقتصادية (المستهلك والمشروع) وكيف يتم لهذه الوحدات اتخاذ قرارتها أي دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الصغيرة وبرزت على يد هذا التيار المساهمات الجزئية أي الانتقال من التحليل الكلي إلى التحليل الجزئي للاقتصاد كما أكدوا على أن الافراد يحاولون تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاه الاقتصادي وتسعى الشركات إلى تعظيم أرباحها أي أنهم يؤكدون على مبدأ الحرية الاقتصادية، (Randy,2007) (Daniel,2009).

4. وجهة نظر المدرسة النقدية: جاءت مدرسة شيكاغو (مدرسة الفكر الاقتصادي النقدي) والتي أكدت على دور السلطة النقدية (البنك المركزي) في السيطرة على كمية الاموال المتداولة من أجل تحقيق الاستقرار والنمو (Chacko,2011) وركزت هذه المدرسة وبقوة على السياسة

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

النقدية كأفضل وسيلة ممكنة لتحقيق التوظف وتحقيق معدل جيد للنمو الاقتصادي (Ropert,2017)، إذ لها الأثر الفعال في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

أهمية الانفاق الحكومي العام: تبرز أهمية الانفاق من خلال ما يحققهُ وما يؤديهِ من أدوار لها الأثر الكبير في الاقتصاد القومي فهو يودي الى تحسن المستوى الاقتصادي، لذا فأن أهمية الانفاق الحكومي تأتي من خلال بعض العناصر والابعاد تتمثل في النفقات الاجتماعية كالأنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية أذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات للمستفيدين منها بالمجان او بأسعار تقل عن تكاليفها فأن ذلك يؤدي الى زيادة الدخول الحقيقية (قدورى،2016). كذلك تكمن أهميته في النفقات الاجتماعية الرامية اساساً لتحقيق التنمية والتكامل الاجتماعي (بشير، 2016)، والنفقات الاقتصادية تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي لدفع الاستثمار وتمتين البنية التحتية (بشير، 2016).

وتبرز أهميته في تحقيق العدالة بين افراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم واجورهم (بكرين، 2015). وتوفير نفقات الامن والدفاع ونفقات العدالة ونفقات الأدوات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية (زغير، 2017). وتحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين افراد المجتمع لتغطية النفقات العامة (بكرين،2015). كذلك النفقات التحويلية الاجتماعية تحدث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها في صالح الدخول المنخفضة على حساب الدخول المرتفعة كما ان التحويلات الاقتصادية تؤدي الى إعادة توزيع على حساب البعض الاخر في صورة عينية حيث تزيد دخول بعض الأنشطة الاقتصادية او بعض الأقاليم في الدول (قدورى،2016).

وتبرز أهميته ايضاً في توفر نفقات التعليم ونفقات الصحة والرعاية الاجتماعية وكذلك نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموماً النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية (زغير،2017). والسفر في مهمات رسمية والإيجارات والمياه والكهرباء والقرطاسية والصيانة ونفقات وسائل النقل والمواد واللوازم الاستهلاكية (خفاجة ،2016). وتسهيل صيانة واعداد البرامج تمثل النفقات العامة جزء من ميزانية الدولة بحيث تدخل ضمن حساباتها وهي ترتبط ببرامج محدودة تقودها الأجهزة والوحدات العامة بحيث يضمن ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم النفقات العامة وتسهيل عملية صيانة واعداد وتنفيذ هذه البرامج (الانسة،2016). وتوفر لأفراد المجتمع الضمان الاجتماعي والمساهمات والاعانات التقاعدية والتعويضات (خفاجة،2013).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات الاقتصادية والتي تهتم بها الدول والجهات ذات الاختصاص، وتعمل من خلال سياساتها الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتلك الزيادة من شأنها ان تؤدي الى الازدهار والتقدم للدول، والنمو الاقتصادي يقاس من خلال مؤشرات فرعيه أخرى مثل الدخل القومي ودخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات العديدة التي تساهم في تحديد وقياس النمو الاقتصادي، وتسعى الكثير من دول العالم الى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع اليها الشعوب وقد أشار (محمد، 2013) الى ان "النمو الاقتصادي يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع. هناك عدة مفاهيم تخص النمو الاقتصادي، منها: ذلك التوسع في الناتج الحقيقي او التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء قلة الموارد".

مفهوم النمو الاقتصادي: عرف العديد من الباحثين النمو الاقتصادي وذلك من خلال عدة محاور، فقد عرف النمو الاقتصادي بحسب (زغير،2017) بانه "عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترها تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط"، كما عرف بانه "الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي" (آيه وخديجة، 2017)، كما عرف بانهُ "تعبير إيجابي في مستوى انتاج السلع والخدمات بدولة ما خلال فترة زمنية معينة" (بولحية، 2016). كما يعرف النمو الاقتصادي ايضا بأنه "تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي" (سليم وعبده،2014).

ويقصد به أيضا "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني والذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (بية وداك،2018)، وهذا التعريف يوضح بأن النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل في تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وتحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، أي تحقيق زيادة حقيقة في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، أي عزل أثر معدل التضخم من الزيادة النقدية في دخل الفرد- . وتحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، وهذه الزيادة تستلزم أن تكون زيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

من المفاهيم السابقة يستدل على ان النمو الاقتصادي يتضمن عدة عناصر بحسب (آية وخديجة،2017):

1. رأس المال: هو زيادة حجم الإنتاج مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك من خلال فترة زمنية، مقاربة بالفترات السابقة.
2. العمل: هو حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر انتاج اقل كلفة وأكثر ربحية.
3. التقدم التقني: يتمثل في سرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوى المعيشة وهذا يتحقق بالاهتمام بجانب التعليم والبحث العلمي.

يستنتج مما سبق ان النمو الاقتصادي يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع اذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشر من مؤشرات رخائها، كما يمكن ان يستدل الى مفهوم النمو الاقتصادي على انهُ تحقيق زيادة في الدخل او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج او الدخل القومي الحقيقي او متوسط نصيب الفرد من الدخل او الناتج القومي.

أهمية النمو الاقتصادي: تبرز أهمية النمو الاقتصادي من خلال ما يحققهُ وما يؤديهِ من أدوار لها الأثر الكبير في الاقتصاد القومي فهو يؤدي الى تحسن المستوى المعاشي كافة الافراد في المجتمع والى تحسن رفاهيتهم لذا فأن أهمية النمو الاقتصادي تأتي من خلال زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات والحاجات الأساسية (بولحية،2016). كما يؤدي الى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائما في الدخل الفردي عبر فترة ممتدة من الزمن (زغير،2017). ايضا من أهميته زيادة مستمرة في الناتج القومي من خلال تطوير المشاريع الإنتاجية مما يؤدي ذلك الى زيادة الإنتاج وبالتالي سوف يؤدي ذلك الى زيادة مستمرة في الناتج القومي (خفاجة ،2013).

تكمن اهمية الانفاق الحكومي في زيادة الدخل الحقيقي للأفراد وهذا يؤدي الى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج ومنهُ استمرار زيادة النمو الاقتصادي (بولحية، 2016). وزيادة حجم ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان كخدمات التعليم والصحة (بولحية،2016). كما يركز على التغير في الحجم او الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات (زغير،2017). ويخفف من عبء ندرة

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي والتي تساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية (الانسة، 2016). ومن خلالهِ يمكن التعرف على مدخلات ومخرجات الاقتصاد باعتبارهُ مؤشراً عن الواقع الاقتصادي (الانسة، 2016). ويستدل مما سبق ان للنمو الاقتصادي دور كبير في تطور ورفاهية وتحسين قدرة الفرد على النهوض بعيشة كريمة من خلال زيادة دخلهُ أي كلما كان دخل الفرد في حالة ارتفاع أدى ذلك الى جعل الفرد في رفاهية ورخاء كبير.

أنواع النمو الاقتصادي: يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي بحسب (عريقات،2013) وهي:

1. النمو التلقائي (Growth Spontaneous): ويقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي، ودون تدخل الدولة بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص، أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأسمالية.
2. النمو العابر (Growth Transient): وهو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الثبات وذلك نتيجة لعوامل خارجية تستحدثه وسرعان ما تزول يرافقها زوال النمو ونراه خاصة في الدول النامية والدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضه.
3. النمو المخطط (Growth Planned): ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ويسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكو ن للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو يسود الدول الاشتراكية أي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في القطر، ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.

عناصر النمو الاقتصادي: تتمثل عناصر النمو الاقتصادي بحسب العديد من الباحثين (محمد،2014)، (حكيم،2014) فيما يأتي:

1. العمل: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته، ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل العقلية، كما ال يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسب

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

الإنتاج المحقق أي عدد العمال أو ساعات العمل، ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال.

2. تراكم رأس المال: يضم رأس المال الموسع كال من رأس المال المادي ورأس المال البشري، هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الانتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.
3. التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الانتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الانتاج بمدخلات اقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الانتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الانتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الاداء الاقتصادي، كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

الدراسات السابقة: دراسة (امين،2021)، بعنوان أثر الانفلاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة من 2005م لغاية 2019م، باستخدام معطيات (Panel) هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2005م لغاية 2019م، باستعمال معطيات بانل (Panel) الذي اظهر قدرة تفسيرية جيدة ، واظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية موجبة للإنفاق الحكومي تجاه النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع اغلب الدراسات السابقة والنظرية الكينزية التي تشير الى ان الانفاق الحكومي يمثل احد عناصر الطلب الكلي الفعال الذى ينعكس ايجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (الشمري والدخيل،2019)، بعنوان اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة من 1985م لغاية 2017م، هدفت الدراسة الى تحليل وقياس اثر الانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1985م لغاية 2017م، حيث كان اسهام هذه الدراسة في انها تتبع الإصلاحات القائمة في المملكة العربية السعودية والتي جاءت لتواكب رؤيه المملكة وبيان اثر تلك الإصلاحات على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة، واعتمد الدراسة في منهجها على

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في تحليلي البيانات إضافة الى اسلوب القياس البياني في تقدير النموذج القياسي وذلك من طريقه المربعات الصغرى (OLS) وجاءت النتائج لتفيد بان الانفاق الحكومي يؤثر طردياً على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

دراسة (حسين،2019)، بعنوان تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة من 1990م لغاية 2018م، هدفت الدراسة الى دراسة واقع الانفاق العام والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما بأسلوب وصفي، ودراسة تأثير الانفاق العام في النمو الاقتصادي للاقتصاد الاماراتي مع بيان العلاقة السببية بينهما. منهج الدراسة هو المنهج القياسي الذي يتعلق بدراسة تأثير الانفاق العام في النمو الاقتصادي المتحقق في دولة الامارات العربية المتحدة، واظهرت نتائج الدراسة ان هنالك علاقة سببية باتجاهين بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي فهذا يعني انهُ عند تغير النمو الاقتصادي فإن هذا سوفَ ينسحب على تخفيض الانفاق الحكومي وبالعكس زيادة الانفاق الحكومي سوف تخفض النمو الاقتصادي، وان الانفاق الحكومي ذو تأثير سلبي في النمو الاقتصادي مما يعني ان الانفاق الحكومي يطرد الانفاق الخاص وهذا ما يتلاءم مع وجهة نظر النيو كلاسيك.

دراسة (ذهب ودرز،2019)، بعنوان العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2012) باستخدام منهجية السببية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ؛ وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير والطويل ، وقد توصل البحث الى وجود جدر الوحدة للمتغيرين محل البحث مما دل على وجود علاقة تكاملية مشتركة ، ودلت نتائج القياس في الأجلين القصير والطويل باستخدام العلاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ على وجود علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين، بمعنى أن الإنفاق العام يؤثر ويتأثر بالنمو الاقتصادي في ليبيا، وهذا يخالف ما جاء به كلا من(فاجنر (و) كينز) بخصوص تجاه العلاقة بين المتغيرين.

دراسة (سيلم،2019)، بعنوان دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، 2001م لغاية 2017م، هدفت الدراسة الى تتبع برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001م لغاية 2017م، وتتبع التطور الذي حصل في معدلات النمو الاقتصادي لفترة الدراسة، في الجانب التطبيقي تم

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

الاعتماد من خلاله عرض نظريات النمو وأيضا على المنهج التحليلي بغية معرفة دور سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي، واظهرت اهم نتائج الدراسة ان سياسة الإنفاق العام خلال الفترة المحددة في الدراسة حيث ساهمت السياسة المالية عن طريق أداتها المتمثلة في انتعاش النشاط الاقتصادي ومختلف القطاعات الاقتصادية مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج .وذلك من خلال التوسع في الإنفاق عن طريق برامج تنموية، كذلك أظهرت السياسة التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في برامج الإنفاق العام هشاشة في الاقتصاد الوطني الذي أصبح عرضة لمخاطر خارجية ناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات، وسبب ذلك غياب الرشادة في الإنفاق برامج والمشاريع فاقت تكلفتها الأصلية لضعف الدراسات التقنية.

دراسة (محمد،2018)، بعنوان أثر الانفاق العام في نمو الناتج المحلي الاجمالي، دراسة حالة الجمهورّية العربّية السورّية، للفترة من 1995م لغاية 2010م، تهدف الدراسة الى اختبار وتحديد تأثير اجمالي الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورّية العربّية السورّية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل وبيان تطور النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي، وتم استخدام بيانات سنوية للفترة 1995م – 2010م وتم تحليل البيانات من خلال تطبيق اختبار الانحدار الخطي البسيط (.Regression)، وتم الوصول إلى عدد من النتائج ومن أهم النتائج التي تم الوصول إليها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي النفقات العامة والنفقات العامة بشقيها (الجاري والاستثماري) في نمو الناتج المحلي الاجمالي وبنسب متقاربة.

دراسة (الحجايا،2018)، بعنوان محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2000-2014)، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات الإنفاق الحكومي العام في كل من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس خلال الفترة (2000-2014) باستخدام منهجية التحليل النظري والقياسي الكمي، حيث تم بناء نموذج قياسي لبيان محددات الإنفاق العام لهذه البلدان باستخدام الطرق القياسية المستخدمة في تحليل البيانات المدمجة (Data Panel) Im Pesaran and Shin (IPS) واختبار LLC (Levin, Lin and Chu) اختبار خلال من الدراسة متغيرات استقرارية اختبار وتم بالإضافة لاختبار فيشر Test PP Fisher،كما تم الاتجاه لاختبارات التكامل المشترك للبيانات المدمجة وهي بشكل أساسي كل من اختبار Kao واختبار Pedroni ، وعلى ضوء نتائج الاختبارات أعلاه تم تحليل نموذج الدراسة والوصول للنتائج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المدمجة (PanelDOLS)

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

Square Least Ordinary Dynamic Panel إن أبرز النتائج التي تم التوصل لها تفيد بأن كل من الإيراد العام والدين العام بالإضافة لمعدل التضخم ومعدل النمو السكاني دلائل على وجود علاقةِط تعتبر أهم المحددات التي تحكم التوسع في الإنفاق العام للدول المدروسة، كما أن نتائج التحليل لم تع بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في تلك الدول.

دراسة (بكرين،2015)، بعنوان دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان الفترة من العام 2000م لغاية العام 2012م، تتمثل اهداف البحث في التعرف على دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان، وقد افترضت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين الانفاق الحكومي الجاري والتضخم، وان الزيادة الظاهرية في الانفاق الحكومي الجاري والاعتماد على استيراد سلع من الدول المتقدمة كانت احدى اسباب تزايد معدلات التضخم في السودان، والاجراءات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة في مجال الانفاق الحكومي الجاري ادت الى زيادة معدلات التضخم ، وتوجبه الانفاق العام للمجالات الإنتاجية والاحتراس في سياسة الاجور يقود الى تخفيض معدلات التضخم، واعتمد البحث على المنهج الاحصائي والوصفي والتحليلي وقد ظهرت اهم نتائج البحث وجود علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين الانفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان، وان الزيادة الظاهرية للنفقات العامة والاعتماد على استيراد السلع من الدول المتقدمة كانت احدى اسباب تزايد معدلات التضخم، والاجراءات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة في مجال الانفاق الجاري ادت الى زيادة معدلات التضخم.

دراسة (الجبورى والزاملي،2014)، بعنوان دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من 2003م لغاية 2012م، هدف هذا البحث لكشف دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة 2003م لغاية 2012م من خلال بيان مفهوم الانفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي وطبيعة هذا الاستقرار وأكثر ما يؤثر على الاستقرار في العراق هو التضخم والبطالة وكذلك يهدف البحث لكشف تطور حجم الانفاق الحكومي ومدى تأثيره على الاستقرار في العراق من خلال الانفاق الجاري والاستثمار، واظهرت نتائج الدراسة ان الانفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي تضمه الموازنة العامة للدولة بل انه يجسد حقيقة مهمة وهي ان هذا الرقم هو حصيلة تفاعل العديد من العوامل سواء ما يتعلق منها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ ان هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على مستوى الانفاق الحكومي.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

دراسة (ابوعيدة،2014)، بعنوان أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية . هدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المقيس بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995م لغاية 2013م ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل وبيان تطور الانفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تم الاعتماد على التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث استخدمت البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني والمنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الناتج المحلي الاجمالي إلى الانفاق الحكومي بأنواعه الاجمالية، والجارية، والتطويرية، ومن جهة أخرى أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة إيجابية تتجه من الانفاق الحكومي بشقيه الاجمالي والجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة (فريدة،2014)، بعنوان دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر (1970-2012) ، يتمثل هدف هذه الدراسة في محاولة الكشف عن وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية في الجزائر، وكذا التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي من خلال إنفاقها العام، ثم استخدام المنهج التجريبي في الجزء التطبيقي وذلك من خلال استخدام طرق إحصائية تساعد على تفسير النتائج من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها ، واظهرت الدراسة عدد من النتائج من اهمها ان كل من سلسلتي النمو الاقتصادي والنفقات العمومية غير مستقرتين وهما متكاملتان من الدرجة الأول، توجد علاقة طويلة المدى بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر ويتضح ذلك من خلال وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، وان نموذج تصحيح الخطأ يؤكد تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد.

دراسة (Chipaumire, Ruswa,2014)، بعنوان The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa، تبحث هذه الدراسة في صحة ما جاءت به فرضية كينز بوجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا باستخدام بيانات فصلية من 1990م-2010م، استخدمت الدراسة للتحقيق في وجود تلك العلاقة مجموعة من الاختبارات كاختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك إضافة إلى سببية (ganger) لاختبار العلاقة

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

السببية بين الإنفـاق الحكـومي والنمو، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمـو في جنوب أفريقيا، إلا أن هذه الدراسة رأت أن زيادة الإنفاق الحكومي فـي جنـوب أفريقيا لم تؤدي إلى تطور ملموس لاقتصاد البلاد الأمر الذي لا يتماشى مـع فرضـية كينز.

دراسة (Fargher & Webber, Kumar,2012)، دراسة بعنوان Wagner's Law revisited: cointegration and causality tests for New Zealand، تقدم هذه الورقة دليلا تجريبيـا فـي صحة قانون فاجنر لنيوزيلندا خلال الفترة 1960م – 2007م، حيث أوضحت النتائج أن مرونة الدخل واقعة ما بين 56.0 - 84.0 كما أشارت نتائج السببية إلـى أن النـاتج القومي الإجمالي يسبب في زيادة الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، وبالتالي تـدعم هذه الدراسة لقانون فاجنر.

دراسة (Lamartina, Zaghini,2012)، بعنوان Increasing public expenditure: Wagner's law in OECD countries. German Economic Review، تقترح الورقة تحليلًا تفصيليا حـول التكامـل المشترك بين نفقات الحكومة والنمو الاقتصادي في 23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلصت هذه الدراسة وفقا للنتائج التقديرية على وجـود علاقـة إيجابية بين الإنفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتوافق مع قانون فاجنر ، كما وجد أن العلاقة عادة ما تكون أقوى نسبيا في البلدان التـي تتسم بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (Babatunde, 2011)، بعنوان A bound testing analysis of Wagner's law in Nigeria، تختبر هذه الدراسة قانون فاجنر لنيجيريا باستخدام بيانـات السلاسل الزمنية السنوية بين عامي 1970م – 2006م، استندت هـذه الدراسـة علـى نموذج تصحيح الخطأ، واختباراتGranger ، Yamamoto and Todaحيث تشير النتائج التقديرية إلى أنه لا توجد علاقة سببية طويلة المدى بـين الإنفـاق الحكـومي والناتج في نيجيريا.

دراسة (بري،2001)، بعنوان العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة من 1970م لغاية 1985م، تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية الـسعودية، وعلـى وجه الخصوص فسوف نقوم بتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، كما سنحاول معرفة مدى إنتاجية هذا الإنفاق، وقد تم استخدام نموذج يتسنى من خلاله اختبار قانون بـارو الذي ينص

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح، وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج حيث أن قيمة الإنتاجية الحديـة لهذا الإنفاق موجبة ، كما ان الإنفاق الحكومي أكبر مما ينبغي حيث إن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق أقل من الواحد الصحيح، والحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو 29 % نسبة إلى الناتج المحلي الإجمـالي وهـي نسبة مقاربة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي والتي تبلغ 23 % حسب التقديرات الـتي جاء بها الآخرون.

التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال اطلاع الباحثان على الدراسات السابقة يتبين أن البحث الحالي اتفق مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب واختلفت عنها في جوانب أخرى على النحو التالي:

مجالات الاختلاف مع الدراسات السابقة: اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في الحدود المكانية والزمنية للدراسة كما أن أي من الدراسات السابقة لم يتناول متغيرات الدراسة الحالية معا والمتمثلة في الانفاق الحكومي كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، كما اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في البيانات وحجمها واختلف في سنوات الرصد للبيانات التي أجريت فيها الدراسات.
مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة: تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري وفي التحليل وفق السلسلة الزمنية المحددة لهذا البحث وفي الجوانب الإجرائية للبحث الحالي.

منهج البحث: تتعدد المناهج المعتمدة في البحث العلمي وذلك وفقا لطبيعة الدراسة ومتغيراتها واشكالية البحث المطروحة، فهناك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي والاستدلالي والمنهج التجريبي، والمنهج القياسي. ونظرا لأن الدراسة الحالية تهدف إلى اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، فإن المنهج المناسب للدراسة يتمثل في المنهج الاقتصادي القياسي. حيث يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لصياغة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
النموذج القياسي للدراسة ومتغيراتها: نظرا للطبيعة الكمية لمتغيرات الدراسة التي تتمثل في سلاسل زمنية، فقد تم الحصول على تلك البيانات من مواقع تنشرها دوريا، كما أن النموذج المناسب لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة من الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، العرض النقدي ومعدل الفائدة، والمتغير التابع (النمو الاقتصادي) يتمثل في النموذج القياسي والذي يتحدد بالعلاقة الخطية بين المتغيرات.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

يهدف النموذج القياسي في الدراسة الحالية لاختبار العلاقة الخطية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي (Economic Growth) والذي يرمز له في الدراسة الحالية growth، بينما المتغيرات المستقلة المتمثلة في: الإنفاق الحكومي G، معدل التضخم Inf، العرض النقدي M، ومعدل الفائدة R، وبالتالي يمكن صياغة معادلة النموذج القياسي الخطي المتعدد كما يلي:

$$growth = f(G, Inf, M, R)$$

$$growth = b_0 + b_1 * G + b_2 * Inf + b_3 * M + b_4 * R$$

أسئلة البحث: يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
2. ما أثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
3. ما أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
4. ما هو أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟

فرضيات البحث: يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: للإنفاق الحكومي أثر معنوي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة
2. الفرضية الثانية: لمعدل التضخم أثر معنوي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة.
3. الفرضية الثالثة: للعرض النقدي أثر معنوي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة.
4. الفرضية الرابعة: لسعر الفائدة أثر معنوي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة.

حدود البحث: حدود هذا البحث تشمل ما يلي:

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

1. حد الموضوع: العلاقة بين الانفاق الحكومي والعناصر التي تلحقه من معدل التضخم وعرض نقدي ومعدل الفائدة من جهة، والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية خلال الفترة من 1999م – 2019م)
2. الحدود المكانية: سوف يتم التطبيق العملي عبر تجميع الاحصائيات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والتابع خلال الفترة من 1999م – 2019م في المملكة العربية السعودية.
3. الحدود الزمنية: سيتم اجراء البحث خلال العام 1444هـ -2022م.

مصطلحات البحث:

- الانفاق الحكومي: يعرف بانه "أداة من أدوات السياسة المالية حيث تقوم الحكومة بالإنفاق لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وينقسم الانفاق الحكومي الى مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، والمدفوعات التحويلية، ويتمتع الانفاق الحكومي بأهمية كبيره في اقتصاديات دول العالم وهو أحد المكونات الرئيسية والهامة في دالة الطلب الكلي حيث انه يمثل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم" (الجراح والمحيميد،2011: 102).
- النمو الاقتصادي: يعرف بانه " عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترها تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط (زغير،2017: 1).

المعالجات والأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحليل وتقدير النموذج القياسي الاقتصادي الذي يهدف إلى فحص العلاقة بين المتغير التابع النمو الاقتصادي والمتغير المستقل الإنفاق الحكومي خلال الفترة الدراسية (1999-إلى 2019)، تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-views) وذلك من أجل تقدير معلمات النموذج القياسي الخطي وتحديد العلاقة بين المتغيرين، بالإضافة إلى معرفة تأثير المتغير المستقل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وللقيام بذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى كبرمجية من برمجيات تحليل الانحدار الخطي. كذلك من بين المعالجات الإحصائية التي تم استخدامها فحص استقرار السلسلة الزمنية، فقد تم استخدام اختبار ديكي فولر.

فحص استقرارية السلسلة الزمنية: يهدف تطبيق اختبار فحص استقرارية السلسلة الزمنية إلى الوقوف على ما إذا كانت السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق الحكومي تحتوي على جذر الوحدة أم لا وذلك من خلال اختبار الفرضية الصفرية مقابل الفرض البديل.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

أولا/ متغير الإنفاق الحكومي (Expenditure):

فرض العدم: يحتوي متغير الإنفاق الحكومي (Expenditure) على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة)

Null hypothesis: EXPEND has a unit root

الفرض البديل: لا يحتوي متغير الإنفاق الحكومي على جذر الوحدة (السلسلة مستقرة).

وبإجراء اختبار ديكي فولر تم الحصول على النتائج كما مبين بالجداول التالية:

جدول رقم (1): باختبار استقرارية السلسلة EXPENDITURE

Null Hypothesis: EXPENDITURE has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.358544	0.5427
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (1) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة EXPENDITURE، ومن خلال اختبار جذر الوحدة بوجود كل من مركبة الاتجاه العام والحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0.5427 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي اجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة DEXPENDITURE.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

جدول (2): اختبار الاستقرارية للفرق الأول للسلسلة EXPENDITURE

Null Hypothesis: DEXPENDITURE has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.200129	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (2) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة DEXPENDITURE التي هي نتيجة اجراء الفروق للسلسلة الأصلية EXPENDITURE، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0.0003 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية للسلسلة DEXPENDITURE بمعنى أن السلسلة الأصلية EXPENDITURE متكاملة من الدرجة 1 أو I (1).

شكل رقم (1)

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

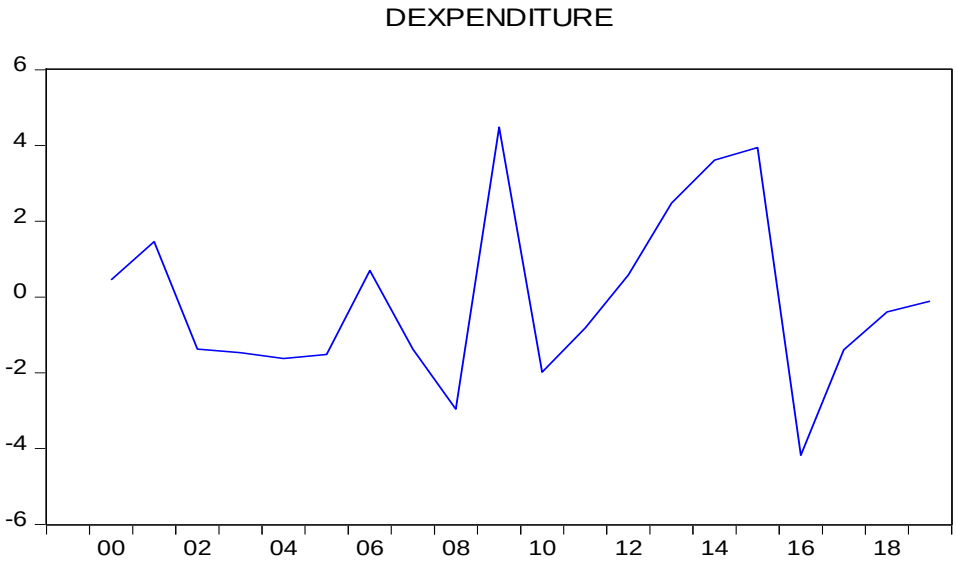

ثانيا/ متغير النمو الاقتصادي (growth):

فرض العدم: يحتوي متغير النمو الاقتصادي (growth) على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة)

Null hypothesis: growth has a unit root

الفرض البديل: لا يحتوي متغير النمو الاقتصادي على جذر الوحدة (السلسلة مستقرة). وبإجراء اختبار ديكي فولر تم الحصول على النتائج كما هو مبين في جدول رقم (3).

من خلال نتائج الجدول (3) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلةgrowth، ومن خلال اختبار جذر الوحدة بوجود الحد الثابت فقط نلاحظ قيمة prob=0.0024 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها مستقرة أو I (0).

جدول رقم (3): اختبار جذر الوحدة للسلسلة growth

Null Hypothesis: GROWTH has a unit root

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.479937	0.0024
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

شكل رقم (2)

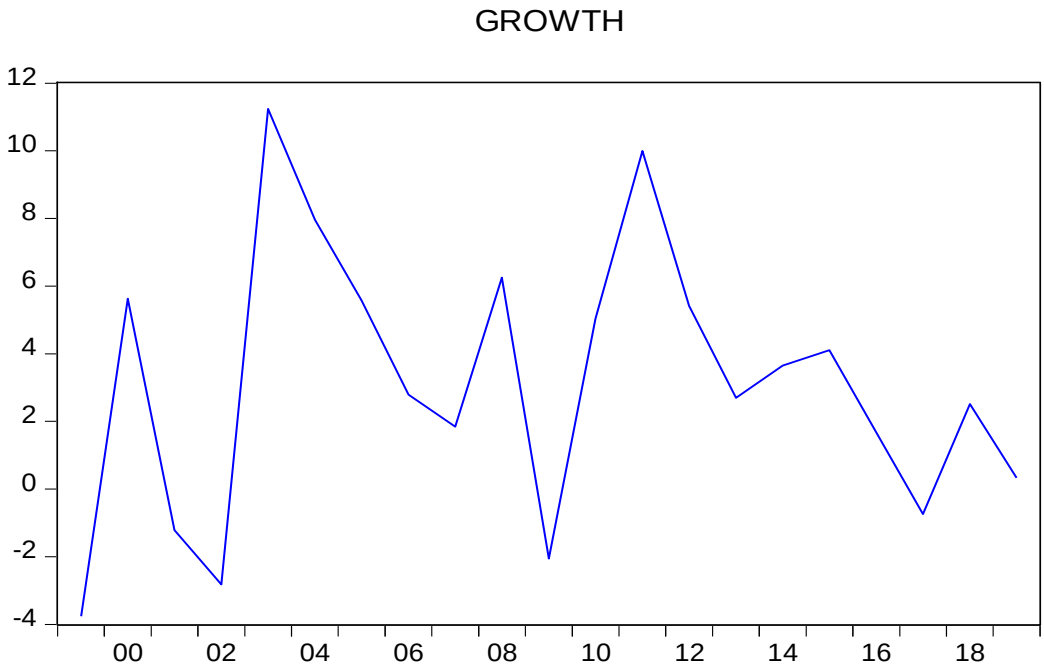

ثالثا/ متغير معدل التضخم (inf):

فرض العدم: يحتوي متغير معدل التضخم (inf) على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة)

Null hypothesis: inf has a unit root

الفرض البديل: لا يحتوي متغير inf على جذر الوحدة (السلسلة مستقرة).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

وبإجراء اختبار ديكي فولر تم الحصول على النتائج كما مبين بالجداول التالية:

جدول رقم (4) اختبار جذر الوحدة للسلسلة inf

Null Hypothesis: INF has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.542609	0.1128
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (4) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة inf، ومن خلال اختبار جذر الوحدة بوجود كل من مركبة الاتجاه العام والحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0.1128 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي اجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة Dinf.

جدول (5): اختبار الاستقرارية للفرق الأول للسلسلة inf

Null Hypothesis: DINF has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.142473	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.692358	

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

	5% level	-1.960171
	10% level	-1.607051

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (5) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة Dinf التي هي نتيجة اجراء الفروق للسلسلة الأصلية inf، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية للسلسلة Dinf بمعنى أن السلسلة الأصلية inf متكاملة من الدرجة 1 أو I(1).

شكل رقم (3)

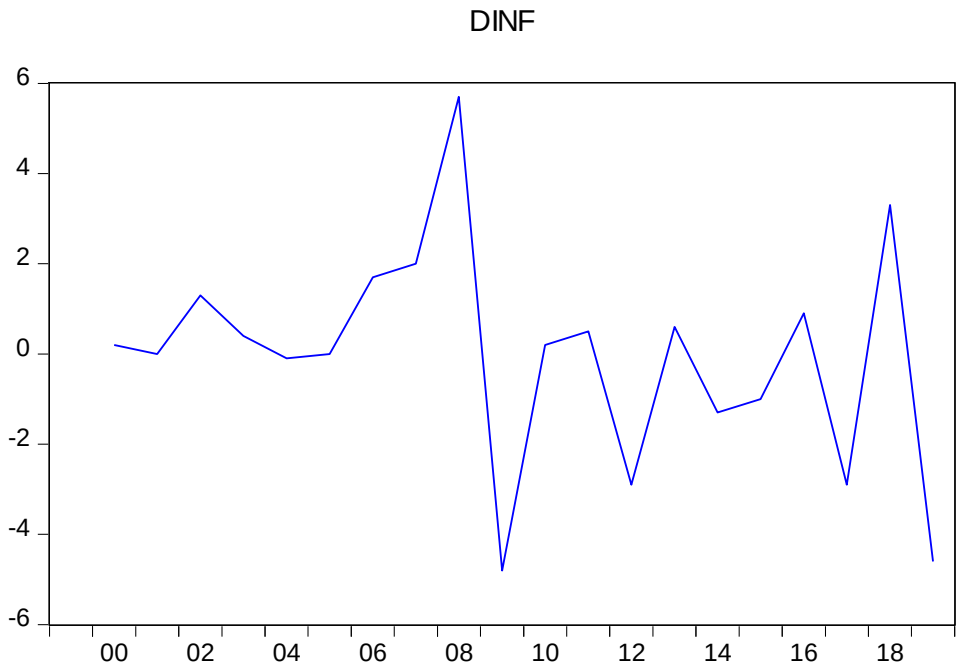

رابعا/ متغير معدل الفائدة (R):

فرض العدم: يحتوي متغير معدل الفائدة (R) على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة)

Null hypothesis: R has a unit root

الفرض البديل: لا يحتوي متغير معدل الفائدة R على جذر الوحدة (السلسلة مستقرة).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

وبإجراء اختبار ديكي فولر تم الحصول على النتائج كما هو مبين بجدول رقم (6).

من خلال نتائج الجدول (6) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة R، ومن خلال اختبار جذر الوحدة بوجود الحد الثابت فقط نلاحظ قيمة prob=0.0040 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها مستقرة أو I(0).

جدول رقم (6) اختبار جذر الوحدة للسلسلة

Null Hypothesis: R has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.277125	0.0040
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

شكل رقم (4)

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

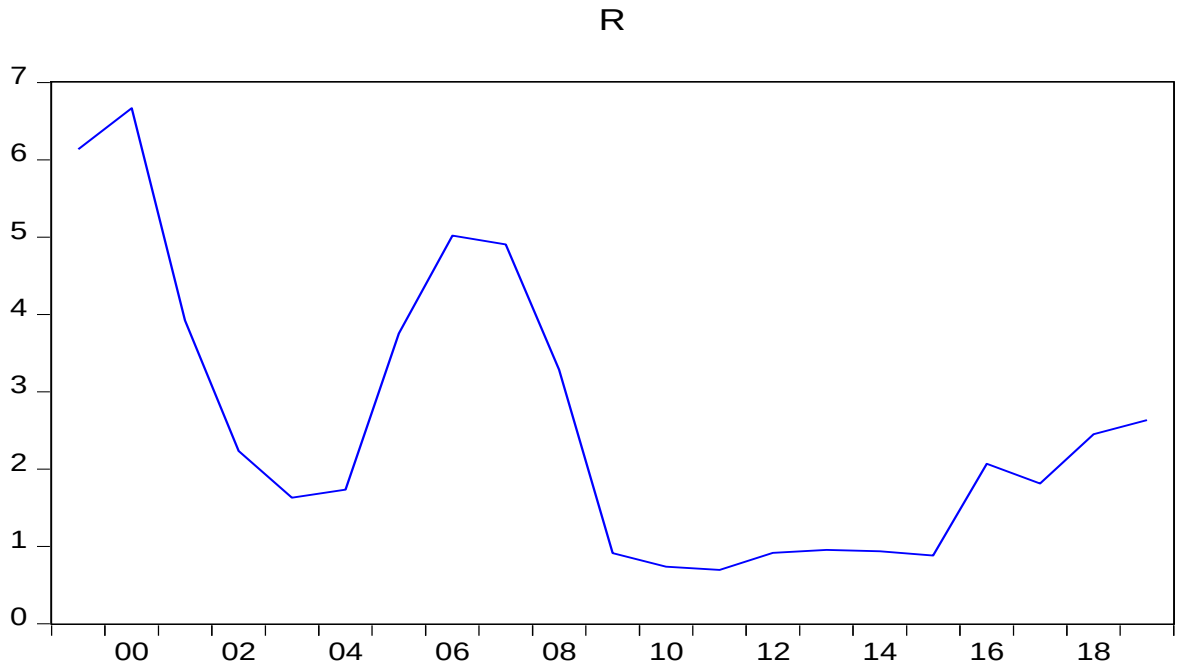

خامسا/ متغير العرض على النقود (M):

فرض العدم: يحتوي متغير العرض على النقود (M) على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة)

Null hypothesis: M has a unit root

الفرض البديل: لا يحتوي متغير العرض على النقود M على جذر الوحدة (السلسلة مستقرة).

وبإجراء اختبار ديكي فولر تم الحصول على النتائج كما مبين بالجداول التالية:

جدول رقم (7): اختبار جذر الوحدة للسلسلة M

Null Hypothesis: M has a unit root			
Exogenous: Constant, Linear Trend			
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.627636	0.2732
Test critical values:	1% level	-4.532598	

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

	5% level	-3.673616
	10% level	-3.277364

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (7) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة M، ومن خلال اختبار جذر الوحدة نلاحظ قيمة prob=0.2732 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي اجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة DM.

جدول (8): اختبار الاستقرارية للفرق الأول للسلسلة M

Null Hypothesis: DM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.016881	0.2666
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (8) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة DM التي هي نتيجة اجراء الفروق للسلسلة الأصلية M2، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0.2666 وهي أكبر من 0.05 بمعنى قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي اجراء الفروق الثانية لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة DDM.

جدول (9): اختبار الاستقرارية للفرق الثاني للسلسلة M

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

Null Hypothesis: DDM has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.045880	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (9) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة DDM التي هي نتيجة اجراء الفروق للسلسلة الأصلية DM، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع نلاحظ قيمة prob=0.0000 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية للسلسلة DDM بمعنى أن السلسلة الأصلية M متكاملة من الدرجة 2 أو I (2).

نتائج البحث: وعليه وبعد اجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية يمكننا تلخيص نتائج النتائج كما يلي:

1. الانفاق الحكومي (G): غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة 1 أو I (1).
2. النمو الاقتصاد (Growth) : مستقرة أو I(0).
3. معدل التضخم (Inf) : غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة 1 أو I(1).
4. أسعار الفائدة (R): مستقرة أو I(0).
5. عرض النقود (M): غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة 2 أو I (2).

شكل رقم (5)

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

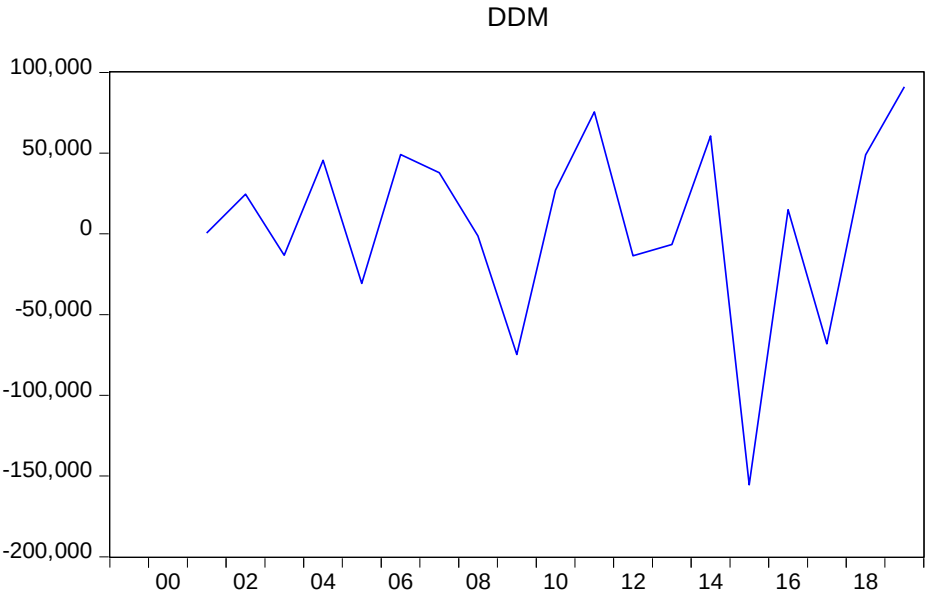

6. يعتمد تقدير نموذج VAR بين السلاسل تحقق استقرارية كل السلاسل الزمنية وهذا مالم يتحقق مما يفتح إمكانية وجود علاقة في المدى البعيد بين السلاسل الأمل الذي يعتمد على درجة التكامل للسلاسل المدروسة، وعليه سنعتمد منهجية تودا ياماموتو (Toda and Yammamoto) لاختبار السببية للأجل الطويل حيث تعتمد المنهجية على إجراء اختبار الحدود على مستوى التأخير (p+dmax)، حيث أن p تمثل فترة الابطاء المثلى في حين تمثل dmax أكبر قيمة تكامل مدرجة للسلاسل.

7. عليه وفي الدراسة المدرجة نجد السلسلة M متكاملة من الدرجة 2، بمعنى dmax=2 واعتمادا على نتائج اختبار الحدود للأجل الطويل سنعمل على تقدير العلاقة في الأجل الطويل، وإن لم تثبت وجود علاقة التكامل في المدى البعيد، فسنرجع لتقدير نموذج الانحدار المتعدد للسلاسل باستخدام نموذج VAR(p)، حيث يعتبر النموذج المتعدد لنموذج الانحدار الذاتي AR(p) ذو فترة الابطاء p.

تقدير فترة الابطاء المثلى: تشير نتائج تقدير فترة الابطاء المثلى إلى اعتماد فترة الابطاء 2، وذلك لكون أغلب المؤشرات تشير إلى فترة الابطاء المثلى 2، أما القيمة القصوى لدرجة التكامل السلاسل هو 2 أي dmax=2، وعليه فترة الابطاء المعتمدة وفق منهجية Toda and Yammamoto هي 2+2=4.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

جدول (10): تقدير فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GROWTH EXPENDITURE
INF M R
Exogenous variables: C
Date: 11/23/22 Time: 22:15
Sample: 1999 2019
Included observations: 19

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-444.3165	NA	2.39e+14	47.29648	47.54501	47.33854
1	-367.9395	104.5159	1.20e+12	41.88837	43.37959	42.14074
		65.59801	9.27e+09	36.32019	39.05410	36.78288
2	-290.0418	*	*	*	*	*

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

اختبار الحدود للعلاقة في الأجل الطويل:

جدول (11): اختبار السببية وفق منهجية تودا يماموتو

Dependent variable: GROWTH

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EXPENDITURE	0.904817	2	0.6361
INF	1.968620	2	0.3737
M	2.836224	2	0.2422

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

R	3.861155	2	0.1451
All	11.95311	8	0.1533

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال اختبار السببية وفق منهجية يماموتو المبين في الجدول (11) نلاحظ عدم تحقق المعنوية الكلية للعلاقة السببية في الأجل الطويل وعليه سنعمل على تقدير كل من نموذج VAR (2) للسلاسل المستقرة، لنتحصل على نتائج التقدير التالية:

جدول (12): تقدير النموذج VAR لمتغيرات الدراسة

Dependent Variable: GROWTH
Method: Least Squares
Date: 11/24/22 Time: 00:12
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.65676	1.560199	6.830384	0.0001
DEXPENDITURE(-2)	0.881089	0.397149	2.218537	0.0537
DINF(-1)	1.596881	0.477004	3.347733	0.0086
DINF(-2)	1.726856	0.528693	3.266275	0.0097
DDM(-1)	4.73E-05	1.20E-05	3.940015	0.0034
R(-1)	-4.697586	0.944641	-4.972881	0.0008
DINF	1.444979	0.347256	4.161135	0.0024
DDM	4.21E-05	1.45E-05	2.910698	0.0173
R	1.228003	0.691406	1.776096	0.1094

R-squared	0.833620	Mean dependent var	3.636903
Adjusted R-squared	0.685727	S.D. dependent var	3.811872
S.E. of regression	2.136938	Akaike info criterion	4.663478
Sum squared resid	41.09853	Schwarz criterion	5.108663
Log likelihood	-32.97130	Hannan-Quinn criter.	4.724863

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

F-statistic	5.636637	Durbin-Watson stat	2.531588
Prob(F-statistic)	0.009028		

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير نموذج VAR وفق الجدول (12)، نلاحظ تحقق المعنوية الجزئية لعدد من المعلمات، وهي كالتالي:

1. معنوية أثر الإنفاق العمومي للسنتين الماضيتين (-2) DEXPENDITURE ولكن عند مستوى معنوية 0.1 وذلك بأثر موجب على النمو الاقتصادي.
2. كما نجد تحقق معنوية أثر معدل التضخم عند المستوى وبفترتي تأخير الذي يأتي كنتيجة لارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي DG على النمو الاقتصادي Growth وفق علاقة موجبة عند مستوى 0.05، وذبك في المدى القصير
3. تحقق معنوية أثر الكتلة النقدية عند المستوى وبفترة واحدة على النمو الاقتصادي بعلاقة موجبة عند مستوى معنوية 0.05 في المدى القصير.
4. تحقق معنوية أثر معدل الفائدة بفترة ابطاء واحدة على النمو الاقتصادي بعلاقة سالبة عند مستوى معنوية 0.05 في المدى القصير.

من خلال نتائج الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية التي تعتبر بمثابة نتائج اخبار فرضيات الدراسة:

1. أن للإنفاق الحكومي أثر معنوي موجب على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة في الأجل القصير، وهو ما تحقق لمعدل التضخم وكذا العرض النقدي حيث يعتبران نتيجة تصحب الارتفاع المسجل في الانفاق الحكومي.
2. أظهر البحث إلى معنوية أثر معدل الفائدة بفترة ابطاء واحدة على النمو الاقتصادي بعلاقة سالبة عند مستوى معنوية 0.05 في المدى القصير، الأمر الذي يعكس أهمية التحكم في معدلات الفائدة كعامل مؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

توصيات البحث: استنادا الى نتائج التحليل للبحث فان الباحثان يوصيان بما يلي:

1. إن تتبع النتائج المحصلة يوحي بأهمية السياسة المالية المتبعة لدعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وذلك من خلال تمويل المشاريع التنموية، وهذا ما تبعه توسع في العرض النقدي ومعدل التضخم، غير أن هذه السياسة لا تبدي صلاحية إلا في الأجل القصير أين تم اعتمادها وفق النظرية الكينزية من خلال التمويل بالتضخم، حيث يؤدي الاستمرار في تبنيها إلى التضخم والعودة إلى حالة الركود الاقتصادي.
2. يعتبر معدل الفائدة العنصر الآخر المتحكم في النمو الاقتصادي من خلال التأثير في العملية الاستثمارية، وعليه يقتضي الأمر ضبط معدلات الفائدة بما يضمن خلق بيئة اقتصادية محفزة على الاستثمار وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي.
3. أهمية التحكم في معدلات الفائدة كعامل مؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.
4. ضرورة الاهتمام بالإنفاق الحكومي لما له من أهمية إيجابية للنمو الاقتصادي.
5. تفعيل الأنشطة الإنتاجية الأخرى التي تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي المباشر مثل السياسات الزراعية والاستثمارية.
6. الاهتمام بإجراء دراسات مستقبلية تخص الانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي من خلال محاور أخرى تختلف عن محاور ومتغيرات البحث الحالي.

الخاتمة: قدم البحث الحالي تصور وتقدير عن الإنفاق الحكومي العام وتقدير مدى تـأثيره على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وكذلك تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في المملكـة العربية السعودية، وحيث تعتبر العلاقة بين الانفاق العام ونمو الناتج المحلي الاجمالي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية والمالية، وهذا لما لها من أثر على النمو الاقتصادي سواء في الاجل القصير أو الاجل الطويل، ولقد ازداد الاهتمام أكثر بعلاقة الانفاق العام بنمو الناتج المحلي الاجمالي بظهور نظريات النمو الداخلي، والتي ركزت في بعض نماذجها على السياسة المالية بشكل عام وسياسة الانفاق العام بشكل خاص ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، والبحث الحالي هدف للتعرف على علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1999م لغاية 2019م، من خلال استيضاح مدى تأثير سياسات وأدوات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وقياس وبيان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

المملكة العربية السعودية في الاجل الطويل. وقد أظهرت نتائج البحث وجود اثر قوى للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

المراجع العربية:

- ابن عزة، هـ. م. والمؤمني، ر ع. م. (2011). *أثر النفاق العام (الانفاق الحكومي) على النمو الاقتصادي الجزائر*. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
- أبو عيدة، ع. م. (2015). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة من 1995م لغاية 2013م، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد (1)، العدد (3)*.
- الجبوري، ب. م. والزاملي، د. م. (2014). دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة من 2003م لغاية 2012م. *مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد (16)، العدد (1)*، ص191.
- الحجايا، س. س. (2018). محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة الممتدة من (2014-2000)، *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (5)، العدد (2)*.
- الدوري، ز. والسامرائي، ى. (2006). *البنوك المركزية والسياسات النقدية*. عمان: دار البازوري للنشر والتوزيع والطباعة، ص 185.
- الشمري، س. ا. والدخيل، س. م. (2019). أثر الانفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1985 لغاية 2017م. *المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات (EIMJ)، العدد (11)*.
- العبيدي، س. ع. م. (2011). *اقتصاديات المالية العامة*. بغداد: دار دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، ص56.
- الأمين، ع. أ. (2016). *محاضرات في الاقتصاد الكلي*. الرياض: دار المريخ، ص 4.
- الانسة وآخرون. (2016). *أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر*.دراسة غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الصفحات 35-34-60.
- المحيميد، ا. ع. والجراح، م. ع. الله. (2011). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الطبعة الثالثة، عمان: الطيب بخيت للنشر.
- المهايني، م. خ. والخطيب، خ. ش. (2015). *المالية العامة*. جامعة دمشق، ص١٥٢-153.
- الوادي، م. ح. وعزام، ز. ا. (2007). *مبادئ المالية العامة*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص137.
- أمين، ت. (2021). أثر الانفاق الحكومي عبى النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية للفترة من 2005م لغاية 2019م باستخدام معطيات بانل. *مجلة أبحاث اقتصاديات معاصر، المجلد (4)، العدد (2)*، ص 89-103.
- ايه، خ. ودشوشة، ب. ز. (2017). *أثر ترشيد الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دراسة غير منشورة، المسلة، ص19-17.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الثامن والخمسون (آذار) 2023
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

- بري، ز. ا. (2001). العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970م-1998م. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد (15)، العدد (2)*، ص ص 49-62.
- بشير، خ. (2016). *دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص3-5.
- بكرين، ع. والساير، ر. ع. (2015). *دور الانفاق الحكومي الجاري فى التضخم فى السودان الفترة من 2000م لغاية 2012م*. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، ص14-15.
- بولحية، ا. (2016). *التحليل الاقتصادي الكلي*. بدون نشر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، ص93.
- بية، ايمان وداك، سارة. (2018). *الابتكار والنمو الاقتصادي في الدول العربية (2007-2016)*. دراسة ماجستير علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، ص3.
- حسين، هـ. ع. (2019). *تأثير النفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لدوله الامارات العربية المتحدة للفترة من 1990م لغاية 2018م*. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- حكيم، ح. (2014). *أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر*. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص 56.
- خفاجة، ا. ح. (2013). *أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي*. كلية التجارة، الصفحات 28/23.
- دسوقي، ر. أ. (2020). *دور حجم وكفاءة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر*. دراسة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها، ص 3 / 15.
- ديوب، م. م. (2018). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سوريا، دراسة قياسية للفترة من 1990م لغاية 2010م. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (2)*.
- ذهب، س. ب. ودرز، ص ع. ا. (2019). العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا – دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة بزايتن، الجامعة الاسمرية الإسلامية، العدد (13)*.
- زغير، ا. ع. (2017). *العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق*. بغداد: وزارة التخطيط دائرة القطاعات الاقتصادية، صفحات 10-8-14-1.
- سالم، م. ع. (2017). *أثر السياسات الإقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان*. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
- سلاطني، هـ. (2014). *سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (غير منشورة)، ص17.
- سليم، س. (2019). دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي 2001م لغاية 2017م، دراسة ماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيله، الجزائر.
- سليم، س. ع. ا. وعبده ع. ش. (2014). *قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية*. مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص79-80.

- طاقة، م. والعزاوي، هـ. (2007). *إقتصاديات المالية العامة*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 3.
- عبد الحميد، ع. أ. (2003). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي*. القاهرة: مجموعة النيل العربية، ص .14.
- عبد المهدي، أ. وعقلة، م. ي. عقلة. (2011). *دراسة في المالية العامة*. عمان: مكتبة المجتمع العربي، ص 83-84.
- عريقات، ح. م. م. (2013). *التنمية والتخطيط الاقتصادي-مفاهيم وتجارب*. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ص 134-135.
- فريدة، س. (2014). *دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر (1970-2012)*. دراسة ماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج.
- قدوري، ط. (2016). *مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص73.
- محمد، ا. ع. (2018). *أثر الانفاق العام في نمو الناتج المحلي الاجمالي: دراسة حالة الجمهوريّة العربيّة السوريّة*. دراسة ماجستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية.
- محمد، ب.ع. (2013). *تقييم اثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ص4-5.
- محمد، ز. (2014). *دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012*. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بو مرداس، ص42-43.
- هواري، م. ع. وعبد الرحمن، ت. (2016). الانفاق الحكومي على البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر وفقا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). *مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد (227)، العدد (5572)*.
- يعقوب، ع. (2005). *النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال*، الطبعة الثالثة، الرياض: دار المريخ، ص 124.

المراجع الأجنبية:

- Babatunde, M. A. (2011). A bound testing analysis of Wagner's law in Nigeria: 1970–2006. *Applied Economics, 43(21)*, 2843- 2850.
- Chacko Jose،Rajan .(2011*). History of Economic Thought*, University of Calicut, p169- 170.
- Chipaumire, G., N, H., & R, Y. (2014). The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa. *Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(1)*, 109.

- K, S., Webber, D. J., & Fargher, S. (2012). Wagner's Law revisited cointegration and causality tests for New Zealand. Applied Economics, 44(5), 607-616.
- Lamartina, S., & Z, A. (2011). Increasing public expenditure: Wagner's law in OECD countries. *German Economic Review, 12(2)*, 149-164.
- Ropert L.Hetzel. (2017). *What Remains of Milton friedmans Monetarism*،p3
- TataMCGraw-Hill publishing. (2007). *Macroeconomics ،Deepashree and Vanita Agarwal*, India،company limited, p21.